وفقا لدراسة اقتصادية

الدعوة لحماية المستهلك المحلي من التلاعب في الأسعار

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاح للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على ضرورة إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم على ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وأكدت على الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض الدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة.

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

رأي اقتصادي

لجنة بازل ومؤسسات التقييم

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، تسعى الدول كافة إلى تنويع اقتصادها الوطني لتقليل العبء الواقع عليها من خلال زيادة دخل الأفراد والمواطنين وتقليل الالتزامات السياسية والمالية الخارجية، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل لأن التغيير في التصنيف يتعين أن يأخذ في الحسبان التفاعل ما بين التغيرات السياسية والتغيرات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي فكلما زادت درجة نجاحها في التحرك نحو نظام اقتصادي أكثر توازناً وتنوعاً وزادت قدرة هذا النظام على توليد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي في المستقبل فإنه يسهم في إدخال تغييرات إيجابية على التصنيف، كما أنه كلما قامت الدول وحكوماتها بفتح مجالات جديدة أمام القطاع الخاص وأزالت القيود على الاستثمارات زادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، فإن تلك الإجراءات تضع دولها وحكوماتها على ممر جديد للنمو، الأمر الذي يعزز من تصنيفها، وعادة تخضع الدول لعملية تقييم لمخاطرها السياسية والاقتصادية بهدف تحديد قدرتها ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على الائتمان من الخارج ويتم التقييم باستخدام مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة (٥٠٪) ومؤشر تقييم المخاطر المالية ويشكل (٢٥٪) ومؤشر المخاطر الاقتصادية ويشكل (٢٥٪) وتكون تلك المخاطر عالية جداً، أو مخاطر عالية أو مخاطر معتدلة أو مخاطر منخفضة والغرض من هذه المؤشرات أنها تستخدم كأداة في يد صانعي السياسات والمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

ومما سبق يتوجب على الدول التي ترغب بتصنيفها ضمن الدول الآمنة استيفاء متطلبات مخاطر الائتمان وتوفير أنظمة داخلية تتصف بالمرونة وتتوافق مع المعايير وتوفير الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة والبنية الأساسية ونظم المعلومات والرقابة الداخلية وقيامها بحث مؤسساتها المالية والمصرفية على زيادة أموالها وفقاً لمعايير لجنة بازل لكفاية رأس المال الموجهة لمخاطر الائتمان ضماناً لسلامتها وتقدمها في عالم متغير بصفة دائمة.

استقبل ١٦٦ سفينة وناقلة خلال ابريل الماضي

١,٩ مليار ريال صادرات اليمن عبر ميناء عدن في ابريل ٢٠١١م

■ ،،عدن/سبأ

بلغت قيمة صادرات اليمن من الأسماك المجمدة والمنتجات الزراعية والصناعية عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن الدولي خلال ابريل الماضي نحو مليارا و٩٤٠ مليون ريال.

وأوضحت احصائية عن النشاط التصديري حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخه منها أن الاسماك المجمدة شملت «الثمد المجمد والباغة والبطابط والبياض والحبار والساردين والشروخ والفرس والكمل والهامور»، في حين شملت المنتجات الزراعية «البن ونخالة القمح» فيما شملت المنتجات الصناعية «العطور وزيوت الطبخ والالبان مواد غذائية شملت القمح والسكر والأرز إضافة إلى ٣٠٩ آلاف طن حديد واسمنت وأخشاب ومعدات خاصة بالمشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية والحرة بعدن.

وأشارت إلى أن ما تم تصديره من الأسماك والمنتجات الزراعية والصناعية ٧٦ ألفاً و١٠٠ طن فيما بلغ عدد السفن التي تم تموينها بالمياه والوقود ٦ سفن عابرة، وبلغ إجمالي عدد السفن التي استقبلها ميناء الحاويات خلال شهر أبريل الماضي ٣٨ سفينة أفرغت نحو ٣٤ ألفاً و١٤٨ حاوية بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي السائلة».

وبينت الاحصائية أن الشحنات تم تصديرها إلى ٢٢ بلدا عربيا وأجنبيا تصدرتها الامارات ومصر وسيريلانكا والسعودية وايطاليا والارجنتين وسوريا والاردن وفيتنام والهند واليابان وتنزانيا.

من ناحية أخرى استقبلت أرصفة المعلا ميناء عدن والحاويات وميناء الزيت خلال أبريل المنصرم ١١٦ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفينة حاويات وسفينة صيد محلية.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي صادرة عن ميناء عدن حصلت / سبأ/ على نسخة منها أن أرصفة المعلا أفرغت فيها ٣٤٨ ألفاً و٩٠٧ أطنان

١٦٠ مشاركا في دورة الرقابة على المناقصات

■ ،، صنعاء/سبأ

تبدأ اليوم بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة دورة تدريبية حول الرقابة على المناقصات والمزايدات بمشاركة ١٦٠ مشاركا من مراجعي الجهاز.

وتهدف الدورة على مدى ٥ أيام إلى التعريف بقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمخازن الحكومية، والهيكل القانوني لأعمال المشتريات في اليمن وطرق الشراء في المناقصات والمزايدات المختلفة.

كما تهدف إلى تعرف المشاركين بمهام واختصاصات اللجان المسؤولة عن تنفيذ أحكام القانون والمراحل الخاصة بالمناقصات والمزايدات من اعداد الموصفات إلى ارساء العطاءات والتوريد.

٥١ امرأة تستفيد من قروض ميسرة بعدن

■ ،،عدن/سبأ

منحت جمعية الارتقاء بالأسرة بمحافظة عدن خلال الربع الاول من العام الجاري قروضا ميسرة لـ٥١ امرأة من الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بقيمة مليونين و٧٦٥ ألف ريال.

وأوضحت رئيسة الجمعية سلوى شوالة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن القروض مقدمة من برنامج الخليج العربي الانمائي لدعم المشاريع النسوية بالمحافظة.

وأشارت إلى انه تم تخصيص هذه المبالغ لتمويل وتطوير المشاريع المدرة للدخل كمشاغل الخياطة والتطريز والكوافير وبيع المواشي والأجهزة الكهربائية لمساعدة النساء على تحسين مستواهن المعيشي والاقتصادي.

٤٪ متوسط النمو السنوي في إنتاج بلادنا من الحبوب خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ متوسط نمو كمية إنتاج اليمن من محاصيل الحبوب بمختلف أصنافها خلال الأعوام ١٩٩٠م – ٢٠١٠م حوالي ٤٪، حيث سجل إجمالي كمية الحبوب خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس حوالي ٧٦٦ ألفا و٨٧٣ طنا ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٨١٠ آلاف و١٧٧ طنا ليتراجع حتى العام2005 م إلى نحو ٤٩٥ ألفا و٥٩١ طنا .

وتشير بيانات حديثة حصلت عليها "الثورة " أن كمية إنتاج الحبوب وصلت في العام ٢٠٠٧م إلى ٩٤٠ ألفا و٨٣٢ طناً ، فيما تراجعت في العام التالي إلى نحو ٧١٣ ألفا و٧٣٩ طناً حتى وصلت كمية الإنتاج في العام الماضي إلى مليون و١٣ ألفا و٩٤٥ طناً.

وذكرت البيانات أن متوسط نمو كمية محصول القمح خلال العشرين عاما الماضية بلغت ٦٪ ، حيث سجلت كمية إنتاج القمح خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس حوالي ١٥٤ ألفا و٩٣٧ طناً ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ١٧٠ ألفا و٩٢٩ طناً.

ووفقا للمعلومات فإن كمية إنتاج القمح انخفضت في العام ٢٠٠٥م إلى ١١٢ ألفا و٩٦٣ طناً، فيما وصلت في العام التالي إلى ١٤٩ ألفا و١٧٣ طناً و وصلت الكمية في ٢٠٠٩م إلى ٢٢٢ ألفا و١٢٩ طناً وبلغت في العام الماضي ٢٦٥ ألفا و٤٣٣ طناً.

وسجل النمو في الإنتاج لمحصول الذرة الشامية بالمتوسط في نفس الفترة حوالي ٦٪ أيضا إذ سجلت كميتها خلال العام ١٩٩٠م حوالي ٦٥ ألفا و٦٣٩ طناً ،وانخفض هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٥٧ ألفا و٩٢٥ طناً ، لتتراجع في عام ٢٠٠٥م إلى ٣١ ألفا و١٠٨ أطنان وبلغت في العام ٢٠٠٨م ٦٥ ألفا و٨١٣طناً ، مشيرة إلى أن كمية الإنتاج وصلت في العام التالي إلى ٥٦ ألفا و٨٧ طناً حتى وصلت كمية إنتاج هذا المحصول في العام الماضي إلى ٨٩ ألفا و٤٥٤ طناً .

وبحسب البيانات فإن نمو كمية إنتاج الذرة الرفيعة بلغ في المتوسط خلال تلك الفترة بلغ حوالي ٢٪ ، إذ سجلت كمية إنتاج الذرة الرفيعة في سنة الأساس حوالي٤٤١ ألفا و٢٣١ طناً وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٤٦٤ ألفا و٤١٢ طناً. لينخفض في العام ٢٠٠٥م إلى ٢٦٣ ألفا و٦٩١ طناً . منوهة بأن إنتاج الذرة الرفيعة وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٣٧٦ ألفا و٧٢٨ طناً ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٣١١ ألفا و٥٠٤ أطنان ، حتى بلغت كمية إنتاج هذا المحصول في العام الماضي حوالي ٥٠٧ آلاف و٣٠٢ طن .

ووصلت نسبة نمو كمية إنتاج بلادنا من محصول الدخن نحو ٥٪ سنويا ، حيث تجاوزت في العام ٢٠٠٦م ٨٢ ألفا و٢٧٦ طناً . موضحة أن كمية إنتاج اليمن من الدخن وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٧٤ ألفا و٤٨ طناً ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٦١ ألفا و٥٢٩ طناً ، لتسجل أعلى إنتاج من هذا المحصول في العام الماضي والذي تجاوز١١١ ألفا و١٣٥ طناً.

وبلغ متوسط النمو السنوي لكمية إنتاج البقوليات نحو ١٪ ،إذ سجلت كمية إنتاج البقوليات في عام ١٩٩٠م حوالي ٧٤ ألفا و٧٠٠ طن ، وانخفض هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٧٢ألفا ،حتى وصل في العام ٢٠٠٥م إلى ٥٩ ألفا و٨٣١ طناً . فيما بلغت كمية إنتاج اليمن من البقوليات في العام ٢٠٠٨م إلى ٩٠ ألفا و٢٧١ طناً ،ووصلت في العام التالي إلى نحو ٨١ ألفا و٨٢٢ طناً ، وتراجعت كمية إنتاج هذا المحصول في ٢٠١٠م إلى ٦٧ ألفا و٩٩٧ طنا.

بتكلفة (٤٨) مليون ريال

بنك الأمل للتمويل الأصغر بالحديدة يمول ٩٧١ مشروعا صغيرا خلال أربعة أشهر

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

مول فرع بنك الأمل للتمويل الأصغر بمحافظة الحديدة خلال الفترة من يناير وحتى بريل الماضي من العام الحالي ٢٠١١م (٩٧٣) مشروعا صغيراً متنوعا لعدد (٩٧٣) شخصا منهم (٥٤٥) امرأة بتكلفة إجمالية بلغت (٤٨) مليونا و(٨٠٠) ألف ريال .وأوضح الاخ رفعت ذياب المعمري، مدير فرع بنك الأمل للتمويل الأصغر بمحافظة الحديدة، في تصريح لـ «الثورة» أنه على الرغم من مرور سوى خمسة أشهر فقط من افتتاح فرع البنك بالحديدة الا أنه استطاع تمول هذه المشاريع وهي: (٣٤٤) مشروعا تجاريا بتكلفة (١٣) مليونا و(٣٣٥) ألف ريال و(٥٧١) مشروعا خدميا بتكلفة (٣٣) مليونا و(٢٧٠) ألف ريال و(٣٦) مشروعا انتاجيا بتكلفة مليون و(١٥٥) ألف ريال و(١٢) مشروعا تجاريا وخدميا بتكلفة (٥٦٠) ألف ريال و(١٥) مشروعا استهلاكيا بتكلفة (٤٨٠) ألف ريال، كان نصيب مشاريع النساء منها (٢٢) مليونا و(٧٨٥) ألف ريال .وأشار المعمري إلى أن فرع بنك الأمل للتمويل الأصغر يقدم ايضا الى جانب تمويل المشاريع الصغيرة خدمة الادخار والحسابات الجارية حيث بلغ عدد المدخرين (٤٠٣) أشخاص بينهم (٣١١) طفلا وطفلة.

١٦,٢ مليار ريال إجمالي الموارد الفعلية للأجهزة التنفيذية بلحج

■ ،،لحج/سبأ

بلغ إجمالي الموارد الفعلية للأجهزة التنفيذية في السلطة المحلية بمحافظة لحج خلال العام الماضي ١٦ ملياراً و٢٨٢ مليوناً ريال فيما بلغ إجمالي الربط السنوي المقدر للموارد ١٦ ملياراً و٩٨٤ مليوناً ريال.

وأوضح التقرير الختامي لحساب موازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٠م أن إجمالي الموارد الفعلية المشتركة للمحافظة للعام ٢٠١٠م بلغ ١٥٠مليوناً و٦٠٣ آلاف ريال.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الاستخدامات الفعلية للمكاتب بالمحافظة بلغ ١٦ ملياراً و٣٩٠ مليوناً و٥٢١ ألف ريال فيما بلغت تقديرات الاعتمادات للاستخدامات ١٧ مليار و٤٠ مليوناً و٩٧٤ ألف ريال وقدر صافي الوفر بـ٦٥٠ مليوناً و٤٥٢ ألف ريال.

وحول المشاريع الرأسمالية المنفذة في إطار السلطة المحلية بالمحافظة أوضح التقرير أنه بلغ إجمالي قيمة هذه المشاريع ٩٣٢ مليوناًأً و٥٣٤ ألف ريال موزعة على جميع مديريات المحافظة فيما بلغ اعتماد المشاريع المقدر تنفيذها ملياراً و٤٩١مليوناً ريال.